مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية
الموقع الإلكتروني: https://uqu.edu.sa/jss
جامعة أم القرى UMM AL-QURA UNIVERSITY

دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان: "دراسة مطبقة على المجتمع الكويتي "

The Role of Civil Society Organizations in Raising Awareness of Human Rights:" An Applied Study on Kuwaiti society

د. محمد منيف العجمي[1*]

[1]أستاذ مشارك، قسم الدراسات الاجتماعية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب، الكويت، الكويت

Dr. Mohammed M. Alajmi[1*]

[1]Associate Professor, Department of Social Studies, PAAET, Kuwait, Kuwait

تاريخ التقديم2025/05/19 تاريخ ارسال التعديلات: 2025/06/17 تاريخ القبول:2025/06/19

Received:19/05/2025 Revised:17/06/2025 Accepted: 19/06/2025

الملخص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان ، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة واعتمدت على الاستبانة في جمع البيانات، وطبقت على عينة بلغت (864) من المواطنين بدولة الكويت موزعين وفق متغيرات النوع (ذكور/ إناث) والمستوى التعليمي (متوسط/ جامعي/ دراسات عليا) وطبيعة العمل (حكومي/ خاص/ لا يعمل) والمحافظة (العاصمة/ الأحمدي/ حولي/ مبارك الكبير)، وأشارت النتائج إلى أن واقع دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان جاء متوسطاً، وأن موافقة أفراد عينة الدراسة على السبل المقترحة لتعزيز واقع دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان جاءت مرتفعة، كما أشارت النتائج لعدم وجود فروق دالة إحصائياً في استجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لمتغير النوع، بينما توجد فروق دالة إحصائياً في استجاباتهم تعزى لمتغير المستوى التعليمي لصالح دراسات عليا، وكذلك توجد فروق دالة إحصائياً في استجاباتهم تعزى لمتغير طبيعة العمل لصالح العمل الحكومي، بينما لا توجد فروق دالة إحصائياً في استجاباتهم تعزى لمتغير المحافظة.

الكلمات المفتاحية: مؤسسات المجتمع المدني، حقوق الإنسان، العمل الحكومي، حقوق الافراد، الجماعات.

Abstract:

This study aimed to the role of selected civil society organizations in raising awareness of human rights, to achieve this objective, the study used a sample survey method and utilized a questionnaire for data collection. The study was conducted on a sample of 864 Kuwaiti citizens, categorized according to gender (male / female), educational level (secondary / university / postgraduate), employment sector (government / private / unemployed), and governorate (Capital, Ahmadi, Hawalli, Mubarak Al-Kabeer). The findings indicated that the overall role of civil society organizations in raising awareness of human rights was of a moderate level. Additionally, the study revealed that participants demonstrated a high level of agreement regarding the proposed measures to enhance the role of civil society organizations in human rights awareness. The results also showed no statistically significant differences in participants' responses based on gender. However, statistically significant differences were observed based on educational level, favoring those with postgraduate education, and employment sector, favoring those working in the government sector. Conversely, no statistically significant differences were found based on the governorate variable.

Keywords: Civil Society Organizations, Human Rights, Government Sector, Individual Rights, Collective.

المؤلف المراسل: د. محمد منيف العجمي
البريد الالكتروني الرسمي : mmm.alajmi4@paaet.edu.kw

Doi: https://doi.org/10.54940/ss51819924
1658-8169 / © 2024 by the Authors.
Published ***by J. Umm Al-Qura Univ. Soc. Sci.***

مقدمة

يعد تعليم حقوق الإنسان والعمل على إشاعتها هدفاً في حد ذاته، بل يمثل خطوة مهمة على طريق إعمال هذه الحقوق ومراعاتها، ذلك أن الطريق إلى احترام حقوق الإنسان، لابد أن يمر بمعرفة الفرد حيث تسهم هذه المعرفة في خلق الوعي بضرورة التمسك بهذه الحقوق والزود عنها بإتباع كافة السبل المشروعة للوصول إلى هذا الغرض.

وبالرغم من الكم الهائل من الاتفاقيات والإعلانات التي عالجت حقوق الإنسان، وتعهدت معظم دول العالم ووقعت على هذه الاتفاقيات والإعلانات، إلا أن التفاوت واضح بين التعهد النظري والتطبيق العملي، لذا فإنه من الضروري تعزيز الوعي بحقوق الإنسان، وذلك من خلال نشر ثقافتها في جميع مراحل التعليم. وربطها بالواقع العملي المعاش، مع التركيز على طلاب الجامعة، وخصوصاً أصحاب التخصصات ذات الصلة المباشرة بالجمهور. كدارسي القانون، ورجال الأمن، والأطباء، والمعلمين (Mostafa. A. S, 200, 1).

ولقد بدأ اهتمام المجتمع الدولي بقضايا حقوق الإنسان وحرياته الأساسية بشكل ملحوظ بعد أن وضعت الحرب العالمية أوزارها، فنادت الهيئات والمنضمات الدولية بمراعاة حقوق الانسان ولذلك تم توقيع اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في عام 1950م، والميثاق الاجتماعي الأوروبي في عام 1961م، وغيرها من المواثيق، ومنذ ذلك الزمن أصبح الاهتمام بحقوق الإنسان وكرامته الإنسانية شرعة للأنظمة الإدارية، فامتلأت الوثائق والقوانين الإدارية بما يؤكد حقوق الافراد والجماعات ويحترم حرياتهم، وقد سعت هيئات ومنظمات في البلاد الإسلامية والعربية لصياغة مواثيق لحقوق الإنسان منها: "شرعة حقوق الإنسان في الإسلام" الذي وضعته منظمة المؤتمر الإسلامي في عام 1979م "والاعلان الإسلامي العالمي لحقوق الإنسان" الصادر في عام 1981م والذي تمخضت هذه المواثيق بوضع قوانين وضعية لحق الإنسان في الحرية والتعبير عن النفس (عابدين، 2012، ص.37-38).

كما عقدت العديد من المؤتمرات والندوات وأبرمت الاتفاقيات على المستوى الإقليمي والدولي، وذلك من أجل معالجة جميع الجوانب والظروف التي تساهم في تعزيز حقوق الإنسان وتهيئ السبل الكفيلة بحمياتها (عسكر، 2013، ص.2). كما قد عقد اجتماع في مدينة سان فرانسسكو في فرنسا، صدر عنه ميثاق الأمم المتحدة في حزيران/ يونيو عام 1945م، الذي أولى عناية خاصة بحقوق الإنسان، فأنشئ قسم خاص بحقوق الإنسان داخل الأمانة العامة، وتكونت لجنة لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة ذات صلاحيات واسعة، حيث تمخض عنها وثيقة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948م، والذي يعتبر نقطة تحول كبيرة في مجال حقوق الإنسان في العصر الحديث (أبو شمالة، 2012، 627).

ومما لا شك فيه أن قنوات نشر ثقافة حقوق الإنسان وترسيخها في وعي المجتمعات متعددة، ولكن تظل المؤسسات المجتمعية هي المجال الأمثل لدعم هذا المشروع، حيث لها وظائفها المحددة في التعليم والتنشئة والتأهيل، وتخضع أنشطتها للتخطيط وفقاً للأهداف المرجوة منها. وعندما تتضمن تلك الأهداف توعية المواطنين في طور التكوين بحقوقهم الإنسانية وبمسؤولياتهم تجاه حقوق غيرهم، فإن دور المؤسسات المجتمعية في نشر ثقافة حقوق الإنسان يصبح حاسماً بكل المقاييس.

كما أن لمؤسسات المجتمع المدني دوراً مهماً وبارزاً في تعزيز ثقافة حقوق الإنسان، حيث يتضح هذا الدور في المشاركة المجتمعية وفي وضع تصور للمناهج الدراسية وتدريب المعلمين وأولياء الأمور حيث لا يمكن أن تتم حركة الإصلاح التعليمي في غيبة من تلك المشاركة (بدران، 2009، 109)، وقد نجحت منظمات المجتمع المدني والمنظمات الحقوقية العاملة في مجال حقوق الإنسان في وضع قضايا حقوق الإنسان في صدر اهتمامات الرأي العام والقوى السياسية والحكومات على حد سواء (ماض، 2007، 17).

وعند النظر إلى واقع المجتمع المدني في الكويت نجد أنه يوجد 414 منظمة مجتمع مدني، وحوالي 70 جمعية تحت الإشهار وهو ما يعني وجود نسبة مهمة من المنظمات لكن هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها منظمات المجتمع المدني في الوقت الراهن وعلى رأسها اعتماد الجمعيات على الأفراد، حيث إن معظم الجمعيات التطوعية تقترن أسماؤها بأفراد معينين يقومون بإدارتها وتوجيه سياستها، في غياب عمليات التخطيط الجماعي والمشاركة في صناعة القرار وغالبا ما يحافظ على وجود هذه الجمعيات هؤلاء الأفراد نتيجة وجود سلطة ما يملكونها. وبالإضافة إلى ذلك نجد أن هذه الجمعيات تعاني من ضعف الدعم المالي واعتماد معظمها على الدعم الحكومي مما يؤثر في استقلاليتها وأيضا في عمله (عمار، 2016).

ومن أبرز مؤسسات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان في الكويت (الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان) والتي تميزت بإنجازاتها المحلية والإقليمية والدولية، فكانت حاضرة بقوة في معظم التغيرات التي حدثت للقضايا الحقوقية لدولة الكويت، ومؤكدة موقفها بقوة حضورها ومشاركتها الفاعلة، وقد تجلت هذه الإنجازات في حضورها مناقشات لجان الأمم المتحدة المعنية بمناقشة تقارير دولة الكويت حول مدى التزامها ببنود الاتفاقيات الدولية، وقد جاءت المساهمات الدولية للجمعية من منطلق إيمانها الراسخ بضرورة تآزر مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والأممية من أجل التغيير وتمكين حقوق الإنسان وحرياته الأساسية (الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان، 2022، 3).

مشكلة الدراسة

تعد قضية حقوق الإنسان من القضايا الملحة خاصة في الوقت الراهن التي يشهد العديد من الانتهاكات لهذه الحقوق كما يشهد في نفس الوقت

العديد من القوانين المنظمة لهذه الحقوق.

ومن ثم ظهر في الوقت الحالي العديد من المؤسسات والهيئات الدولية والمحلية والتي تطالب بوضع خطوط عريضة لمعرفة قوانين حقوق الإنسان، من أجل الرقابة في التطبيق (حماد،12،2020). كما تعد دولة الكويت طرفاً في اتفاقيات أساسية لحقوق الانسان وهي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد المدني الخاص بالحقوق والاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية الاشخاص ذوي الاعاقة واتفاقية القضاء على التمييز العنصري واتفاقية مناهضة التعذيب (الصباح، 2024).

وأكدت الصباح (2024). حرص الكويت على ترجمة التوصيات الدولية في إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية إعداد التقارير الوطنية في مجال حقوق الإنسان، لافتة إلى أن هذا التعاون يأتي ضمن التزام البلاد بالمعايير الدولية (الصباح، 2024).

ولأهمية حقوق الإنسان فق هدفت دراسة السراني (2021) إلى التعرف على مدى وعي طالبات الصف الثاني الثانوي بمبادئ حقوق الانسان في الإسلام، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن مدى الوعي بمبدأ حق الاحترام والعلاقات الإنسانية في الإسلام، الوعي بمبدأ حق العدل والإنصاف في الإسلام، وحق الرعاية الاجتماعية والصحية في الإسلام جاء مرتفعاً جداً، لدى طالبات الصف الثاني الثانوي مرتفعاً جداً، ولذا أوصت الدراسة بضرورة تضمين المناهج الدراسية لمفاهيم حقوق الإنسان والعمل على ممارستها داخل المؤسسات التعليمية، وتوفير الأجواء المناسبة التي تكفل الممارسة بكل حرية. واستحداث مقررات دراسية في برمج إعداد المعلمات، وبرامج تدريبهن أثناء الخدمة تتناول المواطنة وحقوق الإنسان في المواثيق الدولية وربطها بقيم ومبادئ حقوق الإنسان في الإسلام.

وهدفت دراسة "ماروثافانان وجيثا" (Maruthavanan & Geetha, 2020): إلى الكشف عن مستوى الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلاب المعلمين في منطقة مادوري، وقد كشفت الدراسة عن ارتفاع مستوى الوعي بحقوق الإنسان لدى الذكور أكثر من الإناث، معلله ذلك بأن الذكور هم الأكثر تعرضاً للمواقف والفرص المتعلقة بمعرفة العديد من الأشياء، كما اتضح ارتفاع مستوى الوعي بحقوق الإنسان لدى كل من: قراء الصحف، والخريجين مقارنة بنظرائهم؛ بسبب توافر الفرص لاختيار الوظائف والاستقرار في الحياة.

وأشارت دراسة الحسين (2017) إلى أهمية مفهوم المدرسة ووظائفها التربوية، وعلى رأسها مفهوم حقوق الإنسان، ودورها في تنمية الوعي بحقوق الإنسان.

كما رصدت دراسة البنا (2017) واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب التعليم الجامعي في مصر خاصة في ظل المتغيرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره، ووضع تصور مقترح للدور المأمول من مؤسسات التعليم الجامعي في توعية طلابها بمفاهيم حقوق الإنسان الصالحة وأساليب ممارساتها بصورة سليمة، وقد تبين أن المؤسسات التربوية بصفة عامة والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة لها دور ضعيف في تنمية وتدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلاب، نتيجة ضعف إدراك الطلاب للمفهوم، بما في ذلك الحق في تعليم مناسب للقدرات والاستعدادات، والحق في الحصول على فرص عمل ملائمة للمؤهلات المختلفة بعد التخرج، تبين عدم ممارسة الطلاب لحقوق الإنسان ممارسة عملية سواءً بالكليات العملية أو النظرية، وعدم رضا الطلاب بصفة عامة عن دور التعليم الجامعي بتنمية مفاهيم حقوق الإنسان.

وبناء على توصية دراسة أبو شمالة (2012) بضرورة نشر وتعزيز الوعي بحقوق الإنسان لدى الطلبة، ودراسة (يحيى وآخرون، 2014) والتي أوصت بضرورة التنسيق بين المؤسسات التربوية والمؤسسات المجتمعية لإكساب المواطنين الحقائق والمفاهيم والمهارات المتعلقة بحقوق الإنسان، إضافة إلى تطوير البحث العلمي التربوي ليشمل قضايا حقوق الإنسان.

ولذا تتحدد مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي: "ما دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان في المجتمع الكويتي؟".

وللإجابة على هذا السؤال، يحاول الباحث الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

تساؤلات الدراسة

سعت الدراسة للإجابة عن التساؤلات الآتية:

- ما واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان؟
- ما السبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان؟

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة تحقيق ما يلي:

- الكشف عن واقع دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان.
- تحديد السبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان.

أهمية الدراسة

تتحدد أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- أهمية حقوق الإنسان وضرورة نشر الوعي المجتمعي بها.
- إثراء الأدبيات والمكتبة العربية حول موضوع حقوق الإنسان ودور مؤسسات المجتمع المدني في تفعيلها والتوعية بها.
- إفادة بعض مؤسسات المجتمع المدني بتحديد الدور الذي يمكنها أن تقوم به في تفعيل حقوق الإنسان والتوعية بها.

– إفادة الباحثين المهتمين بالمجال بتقديم إطار نظري وأداة بحثية يمكن الاستفادة بهما في دراسات ذات صلة.
– إفادة أبناء الوطن بتعزيز دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في توعيتهم بحقوق الإنسان.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على الحدود التالية:

– **الحدود الموضوعية:** واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان وسبل تعزيزه.
– **الحدود البشـــرية:** عينة عمدية من المواطنين الكويتيين موزعين وفق متغيرات (النوع/ المستوى التعليمي/ طبيعة العمل).
– **الحدود المكانية:** محافظات (العاصمة/ الأحمدي/ حولي/ مبارك الكبير) بدولة الكويت باعتبار أن هذه المحافظات تعكس خصـــائص المجتمع الكويتي.
– **الحدود الزمانية:** العام الدراسي 2024/ 2025م.

مصطلحات الدراسة

مفهوم حقوق الإنسان

يمكن تحديد مفهوم حقوق الإنســـان إجرائيا بأنه: مجموعة الحقوق والحريات المدنية والســياســية والاجتماعية والاقتصـــادية والثقافية التي تكفلهـا القوانين لجميع الأفراد بغض النظر عن النوع أو اللون أو العقيدة وتتعهد الدول والحكومات بتعريف الأفراد بهذه الحقوق وتعزيزها وحمايتها من أي انتهاك.

مفهوم مؤسسات المجتمع المدني

يقصد بمؤسسات المجتمع المدني المؤسسات الرسمية وغير الرسمية المنوط بها التوعية بحقوق الإنسان سواء بشكل مباشر أم غير مباشر كالجمعيات الخيرية وجمعية الهلال الأحمر ومنظمة الغذاء.

الرؤى النظرية المفسرة لحقوق الانسان

أولًا: نظرية البنية والفعل (Structuration Theory)

تنطلق هذه النظرية – والتي أرسى قواعدها "بيير بورديو"– من التسليم بثنائية البنية والفعل، والتي تركز على: كيف يُنتج الأفراد البنى الاجتماعية وكيف يعيدون إنتاجها، ودور الفاعل الاجتماعي في إحداث تغيير اجتماعي، موضحًا الإطار الزمني والمكاني للممارسة الاجتماعية، واستكشاف كيفية تفعيل الحقوق عبر أفعال يومية للفرد والجماعات، وكيف تُعيد هذه الأفعال تشكيل القوانين والمؤسسات الحقوقية (Giddens, 1984, p. 25).

ثانيًا: نظرية العقد الاجتماعي

ترى نظريات العقد الاجتماعي أن حقوق الإنسان ليست منحة من الحاكم أو الدولة، بل نابعة من اتفاق عقلاني بين الأفراد الذين اختاروا الانتقال من حالة الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم سياسيًا. ووفقًا لهذا التصور، تُعد الحقوق سابقة على وجود السلطة، ومصدرًا لشرعيتها، وليست ناتجة عنها. وترتكز نظرية العقد الاجتماعي على مجموعة من القضايا النظرية أهمها:

– **القضية الأولى:** الحقوق كأساس للعقد، حيث يرى جون لوك أن الإنسان يمتلك في حالة الطبيعة حقوقًا طبيعية لا يجوز لأحد التعدي عليها، وهي الحياة والحرية والملكية. ويؤسس الأفراد السلطة السياسية من خلال عقد اجتماعي لحماية هذه الحقوق لا لإنشائها، ومن ثم فإن أي نظام لا يصون هذه الحقوق يُعد غير شرعي (Locke, 1689/1988, pp. 287–295). ورغم النظرة التشاؤمية لتوماس هوبز حيال حالة الطبيعة التي طرحها جون لوك، إلا أنه أكد أن الأفراد يتنازلون عن بعض حرياتهم في سبيل الأمن الجماعي، لكن دون أن يتخلوا عن حقهم الأساسي في الحياة (Hobbes, 1651/1996, pp. 80–98) ، وعلى ذلك، فإن الحفاظ على الحياة هو الحق الجوهري الذي لا يجوز حتى للسلطة المساس به.

– **القضية الثانية:** الإرادة العامة والمواطنة، لقد أكد " جان جاك روسو" أن الحقوق تبنى على مفهوم ‘‘الإرادة العامة’’ التي يشارك في صياغتها جميع المواطنين عبر العقد الاجتماعي، وأشار إلى أن حرية الفرد لا تتحقق إلا من خلال مشاركته الفاعلة في صياغة القوانين التي يخضع لها (Rousseau, 1762/1968, pp. 49–117). وعلى ذلك، تعد حقوق الإنسان مكون جوهري من مكونات المواطنة، وليست مجرد ضمانات قانونية.

– **القضية الثالثة:** الدولة كمؤسسة لحماية الحقوق الإنسانية، وترتكز هذه القضية على فكرة أن الدولة لا تُنشئ الحقوق بل تُفعلها وتحميها، وإذا أخفقت الدولة في ضمان هذه الحقوق، يكون العقد لاغيًا، ويحق للمواطنين مقاومة السلطة أو إسقاطها، حيث أكد جون لوك (Locke, 1689/1988, pp. 395–400) على هذه الفكرة باعتبارها تؤسس لشرعية المقاومة والثورة في حال انتهاك الحقوق الأساسية.

– **القضية الرابعة:** التجديد الليبرالي للعقد الاجتماعي، حيث قدم " جون رولز " خلال القرن العشرين إعادة صياغة جديدة للعقد الاجتماعي، تستند على " وضعية الجهل "، ومفادها أن الأفراد يتفاوضون على مبادئ العدالة دون معرفة مكانتهم الاجتماعية أو الاقتصادية، ما يؤدي إلى اتفاق عقلاني على ضمان الحريات الأساسية والمساواة في الفرص (Rawls, 1971, pp. 11–65). ومن هنا، تُعد حقوق الإنسان جزءًا من بنية العدالة التي يُفترض أن يوافق عليها الجميع.

– **القضية الخامسة:** من هو المتعاقد؟ ، فرغم لطابع التحرري لنظرية العقد الاجتماعي، إلا أن العديد من المفكرين أشاروا إلى الطابع الإقصائي للتصوّر التقليدي للعقد. فقد بيّنت كارول باتمان (1988) أن المتعاقد ‘‘المفترض’’ في أعمال لوك وروسو هو رجل أوروبي أبيض، بينما تمّ تهميش النساء والفئات المهمشة الأخرى، وجرى استبعادهن من فضاء

الحقوق والمشاركة (Pateman, 1988, pp. 1–42). كما جادل تشارلز تايلور إلى ضرورة الاعتراف بالهويات الثقافية ضمن العقد الاجتماعي، مبينًا أن تجاهل التنوع الثقافي يؤدي إلى ظلم رمزي للمجموعات غير المهيمنة (Taylor, 1994, pp. 25–73).

– **القضية السادسة:** التفاعل مع الخطاب الحقوق المعاصر، حيث اتضح تأثير العقد الاجتماعي في إعلان حقوق الإنسان والمواطن (1789) الذي نص صراحة على أن ‘‘كل مجتمع لا يضمن حقوق الإنسان ولا يفصل السلطات هو مجتمع لا يملك دستوراً (Declaration of the Rights of Man and of the Citizen, 1789/2007, p. 27). ويُعد هذا النص انعكاس لأفكار كل من: روسو ولوك بوضوح، ويؤكد أن الشرعية السياسية لا تنفصل عن الضمان الفعلي للحقوق.

الإجراءات المنهجية للدراسة

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة منهج المسح الاجتماعي بالعينة لمناسبته لطبيعة الدراسة وتحقيق أهدافها.

مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المواطنين الكويتيين بمحافظات (العاصمة/ الأحمدي/ حولي/ مبارك الكبير) باعتبار أن هذه المحافظات تعكس خصائص المجتمع الكويتي.

جدول 1: *يوضح المواطنين الكويتيين بمحافظات (العاصمة/ الأحمدي/ حولي/ مبارك الكبير)*

المحافظة	النوع	الجنسية Nationality	
		كويتي	غير كويتي
		kuwaiti	Non kuwaiti
العاصمة	ذ	142513	180453
	ا	147310	139849
	الجملة	289823	320302
حولي	ذ	120580	452766
	ا	123980	321539
	الجملة	244560	774305
الأحمدي	ذ	173623	560882
	ا	175330	212552
	الجملة	348953	773434
مبارك الكبير	ذ	95665	69234
	ا	98640	71181
	الجملة	194305	140415
العاصمة	ذ	2545218.7	
	ا	3090478.7	
	الجملة	5635697.4	
السكان أثناء 31/12/2024			

عينة الدراسة:

اقتصرت الدراسة على عينة عمدية بلغت (864) من المواطنين الكويتيين بمحافظات (العاصمة/ الأحمدي/ حولي/ مبارك الكبير) موزعين وفق متغيرات (النوع/ المستوى التعليمي/ طبيعة العمل/ المحافظة).

جدول2: *يوضح متغيرات (النوع/ المستوى التعليمي/ طبيعة العمل/ المحافظة).*

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	470	54.4
	أنثى	394	45.6
المستوى التعليمي	متوسط	293	33.9
	جامعي	350	40.5
	دراسات عليا	221	25.6
طبيعة العمل	حكومي	293	33.9
	خاص	350	40.5
	لا يعمل	221	25.6
المحافظة	العاصمة	228	26.4
	الأحمدي	220	25.5
	حولي	218	25.2
	مبارك الكبير	198	22.9
المجموع		864	100

أداة الدراسة

استبانة من إعداد الباحث.

تم إعداد الاستبانة بالرجوع للإطار النظري والأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بجانب الاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين، وكان الهدف من الاستبانة الكشف عن واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان وسبل تعزيزه، وجاءت الاستبانة مكونة من جزأين، شمل الجزء الأول البيانات الأولية للمستجيب/ة، وتكون الجزء الثاني من محورين، شمل المحور الأول العبارات التي تكشف عن واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، وشمل المحور الثاني العبارات التي تحدد السبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، وتكون كل محور من (15) عبارة.

صدق أداة الدراسة

الصدق الظاهري: تم التأكد من صدق الاستبانة الخارجي من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة في المجال محل الدراسة؛ وذلك للقيام بتحكيمها بعد أن يطلع هؤلاء المحكمين على عنوان الدراسة، وتساؤلاتها، وأهدافها، فيبدي المحكمون آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث مدى ملائمة الفقرات لموضوع الدراسة، وصدقها في الكشف عن المعلومات المرغوبة للدراسة، وكذلك من حيث ترابط كل فقرة بالمحور الذي تندرج تحته، ومدى وضوح الفقرة، وسلامة صياغتها، واقتراح طرق تحسينها بالإشارة بالحذف والإبقاء، أو التعديل للعبارات، والنظر في تدرج المقياس، ومدى ملاءمته، وغير ذلك مما يراه مناسباً. وبناء على آراء المحكمين وملاحظاتهم تم التعديل لبعض العبارات،

وكذلك تم إضافة وحذف بعض العبارات بحيث أصبحت صالحة للتطبيق في الصورة النهائية.

الاتساق الداخلي: بعد تحكيم الاستبانة والالتزام بتعديلات السادة المحكمين تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية بلغت (100) شخصًا من غير العينة الأساسية، وبعد تفريغ الاستبانات وتبويبها، تم حساب الاتساق الداخلي باستخدام حساب معامل (ارتباط بيرسون)، بين عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور قد تراوحت قيم الارتباط ما بين(0.777) إلى(0.795)، وتراوحت قيم الارتباط بين عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور ما بين(0.784) إلى(0.798)، كما جاءت قيم(ر) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية عند مستوى معنوية(0.01)، مما يدل على صدق الاستبانة.

ثبات أداة الدراسة: استخدم الباحث في حساب ثبات محوري الاستبانة طريقتي معامل الفاكرونباخ، والتجزئة النصفية، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول3: *معامل الثبات لمحوري الاستبانة (ن=80)*

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الثبات قبل التصحيح لسبيرمان براون	معامل الثبات بعد التصحيح لجتمان	درجة الثبات
المحور الأول	15	0.921	0.825	0.841	كبيرة
المحور الثاني	15	0.929	0.828	0.857	كبيرة

يتضح من الجدول (3) أن قيمتي معامل ألفا كرونباخ (الثبات) في محوري الاستبانة كبيرة حيث بلغت قيمة معامل الثبات على محوري الاستبانة (0.921 -0.929)، كما تراوحت قيمتي معامل الثبات بعد التصحيح لجتمان بين (0.857) و(0.841)، مما يشير إلى ثبات تلك الاستبانة، ويمكن أن يفيد ذلك في تأكيد صلاحية الاستبانة فيما وضعت لقياسه، وإمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها الدراسة الحالية، وقد يكون ذلك مؤشرًا جيدًا لتعميم نتائجها.

تقدير الدرجات على الاستبانة:

تعطى الاستجابة (مرتفعة) الدرجة (3)، والاستجابة(متوسطة) تعطي الدرجة (2)، والاستجابة (منخفضة) تعطي الدرجة (1)، وبضرب هذه الدرجات في التكرار المقابل لكل استجابة، وجمعها، وقسمتها على إجمالي أفراد العينة، يعطي ما يسمى بـــ(الوسط المرجح)، الذي يعبر عن الوزن النسبي لكل عبارة على حدة كما يلي:

وقد تحدد مستوى الموافقة لدى عينة الدراسة (تقدير طول الفترة التي يمكن من خلالها الحكم على الموافقة من حيث كونها مرتفعة، أم متوسطة، أم منخفضة، من خلال العلاقة التالية (جابر وكاظم، 1986، 86):

$$\text{مستوى الموافقة} = \frac{\text{ن} - 1}{\text{ن}}$$

حيث تشير (ن) إلى عدد الاستجابات وتساوى (3) ويوضح الجدول التالي مستوى ومدى موافقة العبارة لدى عينة الدراسة لكل استجابة من استجابات الاستبانة:

جدول4: *يوضح مستوى الموافقة ودرجة القطع لدى عينة الدراسة*

مستوى الموافقة	المدى
منخفضة	من 1وحتى 1.66
متوسطة	من 1.67وحتى 2.33
مرتفعة	من 2.34وحتى 3

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

استخدم الباحث مجموعة من الأساليب الإحصائية التي تستهدف القيام بعملية التحليل الوصفي والاستدلالي لعبارات الاستبانة، وهي: معامل ارتباط بيرسون، والنسب المئوية في حساب التكرارات، والأوزان النسبية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية واختبار ت لعينتين مستقلتين واختبار تحليل التباين الأحادي، واختبار LSD للمقارنات الثنائية البعدية.

نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها:

نتائج الإجابة عن السؤال الأول: ما واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب عبارات المحور الأول الخاص بواقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، حسب أوزانها النسبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (5) الوزن النسبي ومستوى الموافقة على المحور الأول بواقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان (ن=864)

م	العبارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	مستوى الموافقة
8	تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ مبادرات حقوق الإنسان على أرض الواقع	2.012	0.54	1	متوسطة
1	تشترك مؤسسات المجتمع المدني في المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان	1.88	0.56	2	متوسطة
11	تستخدم مؤسسات المجتمع المدني أكثر من وسيلة للتوعية بحقوق الإنسان	1.83	0.55	3	متوسطة
13	تنشر مؤسسات المجتمع المدني ثقافة التعايش السلمي داخل المجتمع	1.79	0.80	4	متوسطة

م	العبارة	متوسط حسابي	انحراف معياري	الرتبة	مستوى الموافقة
15	تعمل مؤسسات المجتمع المدني على تعزيز التواصل وتوطيد أواصل الصداقة بين مختلف الفئات داخل المجتمع	1.78	0.68	5	متوسطة
10	تتفقد مؤسسات المجتمع المدني باستمرار وقع وعي المواطنين بحقوق الإنسان	1.76	0.82	6	متوسطة
3	تقدم مؤسسات المجتمع المدني ندوات جماهيرية للتوعية بحقوق الإنسان	1.72	0.87	7	متوسطة
5	تخصص مؤسسات المجتمع المدني برامج إعلامية للتوعية بحقوق الإنسان	1.72	0.69	8	متوسطة
4	تنظم مؤسسات المجتمع المدني زيارات ميدانية لمواقع العمل للتوعية بحقوق الإنسان	1.69	0.83	9	متوسطة
12	تعقد مؤسسات المجتمع المدني دورات تأهيلية لمنسوبيها للتوعية بحقوق الإنسان	1.68	0.81	10	متوسطة
9	تتبنى مؤسسات المجتمع المدني تشريعات مناسبة لنشر ثقافة حقوق الإنسان	1.63	0.69	11	منخفضة
6	توفر مؤسسات المجتمع المدني خط اتصال مباشر مع المواطنين لتوعيتهم بحقوق الإنسان	1.56	0.78	12	منخفضة
7	تشترك مؤسسات المجتمع المدني مع غيرها من المؤسسات المجتمعية للتوعية بحقوق الإنسان	1.55	0.83064	13	منخفضة
2	توفر مؤسسات المجتمع المدني دليلاً شاملاً لحقوق الإنسان متاحاً للمواطنين	1.43	0.80	14	منخفضة
14	تحث مؤسسات المجتمع المدني المواطنين على تحمل مسئوليتهم الاجتماعية	1.42	0.74	15	منخفضة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	1.69	0.53		متوسط

يتضح من الجدول (5) أن واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، جاء متوسطاً، حيث بلغ المتوسط الكلي لعبارات المحور (1.6966)، كما تراوحت عبارات المحور ما بين (2.0162) و(1.4522)، حيث حصلت (10) عبارات على درجة متوسطة، و(5) عبارات على درجة منخفضة.

تشير النتيجة السابقة لوجود مجهودات مبذولة من جانب مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان لكن هذه الجهود لم تصل للمستوى المأمول حيث إنها جاءت متوسطة وليست مرتفعة كما هو المأمول، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء التزايد المستمر في أعداء السكان مما يتطلب تكثيف الجهود المتطلبة من مؤسسات المجتمع المدني للوصول إلى أكبر عدد منهم من أجل توعيتهم بحقوق الإنسان، يضاف لما سبق الجانب السلبي للتطورات التكنولوجية والذي تضمن اعتداءات مباشرة وتعدٍ واضح على كثير من حقوق الإنسان مما سبب عائقاً في جهود مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بها.

وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة البنا (2017) التي توصلت إلى أن دور المؤسسات التربوية بصفة عامة والمؤسسات الجامعية بصفة خاصة في تنمية وتدعيم مفاهيم حقوق الإنسان لدى الطلاب ليست بالمستوى المطلوب.

وفيما يتعلق بترتيب العبارات يتضح ما يلي:

- أن أعلى العبارات توفرا العبارة رقم (8) حيث جاءت في الترتيب الأول " تلتزم مؤسسات المجتمع المدني بتنفيذ مبادرات حقوق الإنسان على أرض الواقع " بوزن نسبي قدره (2.0162) ودرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (1) في الترتيب الثاني "تشترك مؤسسات المجتمع المدني في المؤتمرات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان" بوزن نسبي قدره (1.8785) ودرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (11) في الترتيب الثالث "تستخدم مؤسسات المجتمع المدني أكثر من وسيلة للتوعية بحقوق الإنسان" بوزن نسبي قدره (1.8275) ودرجة موافقة متوسطة.
- وجاءت العبارة رقم (13) في الترتيب الرابع "تنشر مؤسسات المجتمع المدني ثقافة التعايش السلمي داخل المجتمع" بوزن نسبي قدره (1.7870) ودرجة موافقة متوسطة.
- بينما جاءت العبارة رقم (14) في الرتبة الخامسة عشر والأخيرة "تحث مؤسسات المجتمع المدني المواطنين على تحمل مسئوليتهم الاجتماعية" بمتوسط حسابي قدره (1.4225) ودرجة موافقة منخفضة.
- وجاءت العبارة رقم (2) في الترتيب الرابع عشر "توفر مؤسسات المجتمع المدني دليلاً شاملاً لحقوق الإنسان متاحاً للمواطنين" بمتوسط حسابي قدره (1.4294) وبدرجة موافقة منخفضة.
- وجاءت العبارة رقم (7) في الترتيب الثالث عشر "تشترك مؤسسات المجتمع المدني مع غيرها من المؤسسات المجتمعية للتوعية بحقوق الإنسان" بمتوسط حسابي قدره (1.5544) وبدرجة موافقة منخفضة.
- وجاءت العبارة رقم (6) في الترتيب الثاني عشر "توفر مؤسسات المجتمع المدني خط اتصال مباشر مع المواطنين لتوعيتهم بحقوق الإنسان" بمتوسط حسابي قدره (1.5567) وبدرجة موافقة منخفضة.

نتائج الإجابة عن السؤال الثاني: ما السبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان؟

للإجابة عن هذا السؤال تم ترتيب عبارات المحور الثاني الخاص بالسبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، حسب أوزانها النسبية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول6:*الوزن النسبي ومستوى الموافقة على المحور الثاني الخاص بالسبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان (ن=864)*

م	العبارة	الوزن النسبي	الانحراف المعياري	الرتبة	مستوى الموافقة
1	التوسع في عقد دورات تدريبية لمنسوبي مؤسسات المجتمع المدني لزيادة قدرتهم على التوعية بحقوق الإنسان	2.83	0.47	1	مرتفعة
9	أن تكون مؤسسات المجتمع المدني في حد ذاتها قدوة في الالتزام بتطبيق حقوق الإنسان	2.73	0.54	2	مرتفعة
12	استثمار مؤسسات المجتمع المدني الأندية الثقافية والمناسبات المجتمعية للتوعية بحقوق الإنسان	2.67	0.58	3	مرتفعة
6	المبادرة في كشف حالات الاعتداء على حقوق الإنسان وتقديم الحلول المناسبة لها من جانب مؤسسات المجتمع المدني	2.66	0.59	4	مرتفعة
5	تضمين مبادئ حقوق الإنسان في برامج ومناهج التعليم بما يعزز من قدرة مؤسسات المجتمع المدني على التوعية بها	2.59	0.55	5	مرتفعة
2	عقد شراكات مع مختلف المؤسسات المجتمعية داخل الوطن للتعاون في نشر ثقافة حقوق الإنسان	2.5822	0.70765	6	مرتفعة
3	تنويع الأدوات والأساليب المستخدمة من جانب مؤسسات المجتمع المدني للتوعية بحقوق الإنسان	2.5579	0.74820	7	مرتفعة
13	وجود مظلة قانونية تحمي أنشطة مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان	2.5382	0.74013	8	مرتفعة
8	الاستعانة بالأساليب التكنولوجية الحديثة في نشر ثقافة حقوق الإنسان من جانب مؤسسات المجتمع المدني	2.5370	0.72596	9	مرتفعة
11	إتاحة دليل إرشادي يتضمن مبادئ حقوق الإنسان يكون متاحاً للجميع في كل الأوقات من جانب مؤسسات المجتمع المدني	2.5127	0.74568	10	مرتفعة
14	الاسترشاد بتعاليم الإسلام وتقاليد المجتمع في التوعية بحقوق الإنسان من جانب مؤسسات المجتمع المدني	2.4792	0.70721	11	مرتفعة
15	رصد ميزانية مناسبة لمؤسسات المجتمع المدني تمكنها من نشر ثقافة حقوق الإنسان بمختلف المناطق ولمختلف الفئات العمرية	2.3252	0.77146	12	متوسطة
10	فتح قنوات تواصل مباشرة ومستمرة مع المواطنين لتوعيتهم بحقوق الإنسان	2.2917	0.80877	13	متوسطة
4	تخصيص مساحة إعلامية مناسبة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان	2.2836	0.82651	14	متوسطة
7	المشاركة الإيجابية في الفعاليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان	2.2350	0.77721	15	متوسطة
	المتوسط الكلي لعبارات المحور	2.5209	0.5516		مرتفعة

يتضح من الجدول (6) أن السبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، جاء مرتفعاً حيث بلغ المتوسط الكلي لعبارات المحور(2.5209)، كما تراوحت عبارات المحور ما بين(2.8275) و(2.2350)، حيث حصلت(11) عبارات على درجة مرتفعة، و(4) عبارات على درجة متوسطة.

تشير النتيجة السابقة لوجود موافقة مرتفعة على السبل المقترحة لتعزيز واقع دور بعض مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، ويمكن تفسير هذه النتيجة في ضوء أنه تم مراعاة التنوع والشمول والتكامل في السبل التي تم اقتراحها، إضافة لكون هذه السبل تم بناؤها وصياغة عباراتها بالرجوع للإطار النظري والأدبيات التربوية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، بجانب أنه تم الاسترشاد بآراء الخبراء والمتخصصين فيها.

كما يمكن تفسير النتيجة السابقة في ضوء أنه تم مراعاة الواقع الفعلي لمؤسسات المجتمع المدني وما يتاح لها من موارد وما يتوافر لديها من إمكانات، وما ينظم عملها من تشريعات عند بناء وصياغة هذه السبل المقترحة، ولذا جاءت الموافقة عليها مرتفعة.

أيضاً يمكن عزو هذه النتيجة لكون السبل التي تم اقتراحها تم فيها مراعاة أبعاد وجوانب حقوق الإنسان المتطلب من مؤسسات المجتمع المدني التوعية بها، وكذلك التحديات التي تواجهها، ولذا جاءت الموافقة عليها مرتفعة.

ويدعم النتيجة السابقة أن المتطلبات السابقة تم فيها مراعاة نماذج تعليم حقوق الإنسان، حيث توجد نماذج متعددة لتعليم حقوق الإنسان، منها "نموذج المعرفة والإدراك و الوعي"، ويكون محور تركيزه على نشر المعرفة الأساسية بقضايا حقوق الإنسان وتكون حملات التوعية العامة والمناهج الدراسية عادة ضمن هذا الإطار، بالإضافة إلى" نموذج المحاسبة على الأعمال"، الذي يركز على المراقبة المباشرة لانتهاكات حقوق الإنسان وآليات حماية هذه الحقوق والدفاع عنها، كما يوجد "نموذج التحول الاجتماعي"، ويعتمد على توفير برامج موجهه لإصلاح المجتمع ومعرفة انتهاكات حقوق الإنسان والعمل علي منع حدوثها، ومما لا شك فيه أن أي مجتمع بحاجة إلى هذه النماذج الثلاثة مجتمعة، لأن كلا منها يكمل الآخر في وضع أساس قوى لنشر ثقافة حقوق الإنسان (Felisa, 2002,159-171)، وبالرغم من أن "نموذج المحاسبة على الأعمال" هو الأكثر ممارسة من قبل منظمات حقوق الإنسان والناشطين في هذا المجال، إلا أن "نموذج المعرفة والإدراك والوعي"، الذي يركز على نشر المعرفة الأساسية بقضايا حقوق الإنسان وتعزيز اندماجها بالقيم العامة (كما في

الدورات التدريبية والمناهج الدراسية والجامعية) قد يكون أكثر فاعلية على المدى الطويل في إحداث التحول الاجتماعي الإيجابي. وبعد التجربة الطويلة التي خاضتها منظمات حقوق الإنسان خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبعد فحص ومراجعة نتائج عملها في البلدان المختلفة وتقييمه خلال هذه الفترة، توصلت تلك المنظمات إلى قناعة مفادها أن أفضل وسيلة للحد من انتهاكات حقوق الإنسان إنما تكمن في توعية الناس بحقوقهم وتعليمهم كيفية الدفاع عنها في الوقت المناسب. وليس المقصود هنا نشر ثقافة حقوق الإنسان بين النخب السياسية والثقافية والاجتماعية والنسوية، وإنما إيصالها إلى كل فرد من أفراد المجتمع وإدخالها في ثقافة وممارسات أفراد المجتمع (البغدادي، 2014، 56).

كما يدعم النتيجة السابقة أن المتطلبات المتقرحة تم فيها مراعاة مراحل تعليم حقوق الإنسان، حيث إن تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان يشمل ثلاثة محاور، المحور الأول: يتعلق بالمعارف والمهارات التي تمكن أفراد المجتمع من تطبيق مبادئ حقوق الإنسان بصورة عملية في الحياة اليومية، والمحور الثاني: يتعلق بتنمية القيم وتعزيز المواقف والسلوكيات الداعمة لحقوق الإنسان، أما المحور الثالث: يرتبط بالإجراءات اللازمة للدفاع عن مبادئ حقوق الإنسان (الأمم المتحدة، 2012، 19 -22).

وفيما يتعلق بترتيب العبارات يتضح ما يلي:

- أن أعلى العبارات العبارة رقم (1) حيث جاءت في الترتيب الأول "التوسع في عقد دورات تدريبية لمنسوبي مؤسسات المجتمع المدني لزيادة قدرتهم على التوعية بحقوق الإنسان" بوزن نسبي قدره (2.8275) ودرجة موافقة مرتفعة.

- وجاءت العبارة رقم (9) في الترتيب الثاني "أن تكون مؤسسات المجتمع المدني في حد ذاتها قدوة في الالتزام بتطبيق حقوق الإنسان" بوزن نسبي قدره (2.7369) ودرجة موافقة مرتفعة.

- وجاءت العبارة رقم (12) في الترتيب الثالث "استثمار مؤسسات المجتمع المدني الأندية الثقافية والمناسبات المجتمعية للتوعية بحقوق الإنسان" بوزن نسبي قدره (2.6701) ودرجة موافقة مرتفعة.

- وجاءت العبارة رقم (6) في الترتيب الرابع "المبادرة في كشف حالات الاعتداء على حقوق الإنسان وتقديم الحلول المناسبة لها من جانب مؤسسات المجتمع المدني" بوزن نسبي قدره (2.6551) ودرجة موافقة مرتفعة.

- بينما جاءت العبارة رقم (7) في الرتبة الخامسة عشر والأخيرة "المشاركة الإيجابية في الفعاليات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان" بمتوسط حسابي قدره (2.2350) ودرجة موافقة متوسطة.

- وجاءت العبارة رقم (4) في الترتيب الرابع عشر "تخصيص مساحة إعلامية مناسبة لمؤسسات المجتمع المدني من أجل نشر ثقافة حقوق الإنسان" بمتوسط حسابي قدره (2.2836) وبدرجة موافقة متوسطة.

- وجاءت العبارة رقم (10) في الترتيب الثالث عشر "فتح قنوات تواصل مباشرة ومستمرة مع المواطنين لتوعيتهم بحقوق الإنسان" بمتوسط حسابي قدره (2.2917) وبدرجة موافقة متوسطة.

- وجاءت العبارة رقم (15) في الترتيب الثاني عشر "رصد ميزانية مناسبة لمؤسسات المجتمع المدني تمكنها من نشر ثقافة حقوق الإنسان بمختلف المناطق ولمختلف الفئات العمرية" بمتوسط حسابي قدره (2.3252) وبدرجة موافقة متوسطة.

استخلاص النتائج العامة للدراسة

كشفت نتائج الدراسة المتعلقة بواقع دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان ما يلي:

أولاً: جاء مؤشر دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان "متوسطًا". وفيما يتعلق بواقع دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان، تبين التالي:

- اتضح أن لمؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان في الكويت دورًا متوسطًا لايزال دون المأمول.
- تبيّن أن مشاركة وتواصل مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان متوسطة الفاعلية على الصعيدين المحلي والدولي.
- كشفت النتائج عن انخفاض تبني مؤسسات المجتمع المدني للتشريعات المناسبة لنشر ثقافة حقوق الإنسان.
- أوضحت النتائج انخفاض منظومة التأهيل والتدريب داخل مؤسسات المجتمع المدني على التوعية بحقوق الإنسان جاء متوسطاً.

ثانيًا: فيما يتعلق بالسبل المقترحة لتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان تبين التالي:

- تأكيد عينة الدراسة على أهمية تعزيز منظومة التدريب والتأهيل داخل مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان بدرجة عالية.
- تأكيد العينة على أهمية عقد شراكات مع مختلف المؤسسات المجتمعية لنشر ثقافة الإنسان.
- أهمية وجود جهة رسمية تعمل كمظلة قانونية تدعم جهود مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الإنسان.
- ضرورة وضع برامج لتنمية قدرات ومهارات القائمين على مؤسسات المجتمع المدني في التوعية بحقوق الانسان.

توصيات الدراسة

في ضوء نتائج الدراسة يمكن التوصية بما يلي:

- إنشاء شراكات بين مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية لتطوير محتوى تعليمي متكامل يتضمن مبادئ حقوق الإنسان في مختلف المستويات التعليمية.

- تنظيم دورات تدريبية لمنتسبي مؤسسات المجتمع المدني لزيادة معرفتهم وقدراتهم على التوعية بحقوق الإنسان من خلال خبراء يقدمون برامج تدريبية متطورة في مجال حقوق الإنسان.
- إطلاق حملة إعلامية عبر الوسائل التقليدية والرقمية لزيادة الوعي المجتمعي في الأبعاد الثقافية والاجتماعية لحقوق الإنسان لدى كافة فئات المجتمع.
- عقد وتفعيل الشراكات بين مؤسسات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص والمؤسسات الدولية لدعم جهود التوعية بحقوق الإنسان.
- تعزيز وتطوير الأبعاد القانونية لحماية حقوق الإنسان ومعرفة أفراد المجتمع بحقوقهم وواجباتهم وأهمية تفاعلهم الواعي.

الإفصاح والتصريحات

تضارب المصالح: ليس لدى المؤلف أي مصالح مالية أو غير مالية ذات صلة للكشف عنها. المؤلفون يعلنون عن عدم وجود أي تضارب في المصالح.

الوصول المفتوح: هذه المقالة مرخصة بموجب ترخيص إسناد الإبداع التشاركي غير تجاري 4.0 الدولي(CC BY- NC 4.0) ، الذي يسمح بالاستخدام والمشاركة والتعديل والتوزيع وإعادة الإنتاج بأي وسيلة أو تنسيق، طالما أنك تمنح الاعتماد المناسب للمؤلف (المؤلفين) الأصليين. والمصدر، قم بتوفير رابط لترخيص المشاع الإبداعي، ووضح ما إذا تم إجراء تغييرات. يتم تضمين الصور أو المواد الأخرى التابعة لجهات خارجية في هذه المقالة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقالة، إلا إذا تمت الإشارة إلى خلاف ذلك في جزء المواد. إذا لم يتم تضمين المادة في ترخيص المشاع الإبداعي الخاص بالمقال وكان الاستخدام المقصود غير مسموح به بموجب اللوائح القانونية أو يتجاوز الاستخدام المسموح به، فسوف تحتاج إلى الحصول على إذن مباشر من صاحب حقوق الطبع والنشر. لعرض نسخة من هذا الترخيص، قم بزيارة:

https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0

المراجع

أبو شمالة، فرج إبراهيم حسن. (2012). درجة الوعي بحقوق الإنسان لدى طلبة مدارس مرحلة التعليم الأساسي في وكالة الغوث الدولية بمحافظات غزة. *مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية*، *20*(2)، 625- 670. https://journals.iugaza.edu.ps/index.php/IUGJEPS/article/viewFile/599/556

الأمم المتحدة. (2012). *البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان*، نيويورك وجينيف، تم الاسترجاع بتاريخ 13سبتمبر 2024 من الموقع: www.ohchr.org .

البغدادي، فاطمة. (2014). المدرسة وثقافة حقوق الإنسان، *مجلة المعرفة*، (232)، وزارة التربية والتعليم بالمملكة العربية السعودية.

البنا، أحمد. (2017). واقع مفاهيم حقوق الإنسان لدى طلاب الجامعات في مصر في ضوء بعض المتغيرات السياسية المعاصرة ودور التعليم في تطويره: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية لكلية التربية بجامعة أسيوط*، *33*(2)، 1-88. https://mfes.journals.ekb.eg/article_106311.html

جابر، عبد الحميد جابر، وكاظم، أحمد خيري. (1986) *مناهج البحث في التربية وعلم النفس*، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة.

الجمعية الكويتية للمقومات الأساسية لحقوق الإنسان. (2022). *التقرير السنوي بشأن أوضاع حقوق الإنسان في دولة الكويت* لعام 2022، منطقة الخالدية، حديثة تنمية الطفولة التابعة لوزارة الشئون الاجتماعية والعمل، الكويت.

الحسين، أسعد. (2017). مسؤولية المدرسة في تنمية الوعي بحقوق الإنسان في ضوء التربية الإسلامية. العلوم التربوية، 1(2)، 264-314. https://ssj.journals.ekb.eg/article_50845.html

حماد، أحمد مصطفى. (2020). *حقوق الإنسان في مصر وبلاد الشام في العصر الأيوبي*. [رسالة ماجستير غير منشورة]، الجامعة الإسلامية، غزة- فلسطين.

السراني، مرام بنيه فالح. (2020). *مدى وعي طالبات الصف الثاني الثانوي بمبادئ حقوق الإنسان في الإسلام*، [رسالة ماجستير غير منشورة]، كلية التربية، جامعة طيبة.

الصباح، جواهر. (2024). *الكويت تؤمن بدور مؤسسات المجتمع المدني الفاعل في نهضة البلاد واحترام حقوق الإنسان*، جريدة الآن الكويتية، 22 يناير. https://www.alaan.cc/article/392799/%E2%80%AB

الصباح، جواهر. (2024). *دولة الكويت تؤكد التزامها بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها*، وكالة أنباء البحرين، 24 يوليو، 2024. https://www.bna.bh/.aspx?cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1%2BDnpyv7wgwSWFqpzESXOXeOE%3D

عابدين، محمد عبد القادر. (2012). توظيف مبادئ حقوق الإنسان في الإدارة المدرسية: إدراكات مديري ومعلمي المدارس العربية في محافظة القدس. *مجلة الدراسات التربوية والنفسية، جامعة السلطان قابوس*، *6*(1)، 37- 61. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-290810

عمار، مروة. (2016). *المجتمع المدني في الكويت وفاعليته كمدخل للإصلاح الاقتصادي*، جريدة الرأي، الجمعة 4 نوفمبر، 2016. https://arabic.cnn.com/middleeast/2016/11/04/civil-society-kuwait-opinion

ماضي، عبد الفتاح. (2007). تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في مصر، بحث مقدم إلى مؤتمر بعنوان *العلاقة بين تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي*"، المنعقد في 5- 6 مايو، القاهرة، مركز شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب.

مصطفى، محمد كمال. (2006). *الديمقراطية والتنمية والمجتمع المدني*، القاهرة، مؤسسة فريدرش ايبرن.

النظام الأساسي للحكم، رقم (أ / 90) بتاريخ 27/ 8 / 1412هـ.

يحيى، حسن بن عايل أحمد؛ والشحام، عبد الله بن عبد المطلب؛ والطناوي، عفت مصطفى؛ والشربيني، داليا فوزري عبد السلام؛ والشربيني، فوزي عبد السلام إبراهيم. (2014). تصور مقترح لتضمين بعض مفاهيم وقضايا حقوق الإنسان ببرامج كليات التربية بالمملكة العربية السعودية، *مجلة القراءة والمعرفة*، (155)، 45-82.
https://search.mandumah.com/Record/720646

References

Abidīn, Muḥammad ‘Abd al-Qādir. (2012). Tawẓīf Mabādi’ Ḥuqūq al-insān fī al-Idārah al-madrasīyah : Idrākāt mudīrī wm‘lmy al-Madāris al-‘Arabīyah fī Muḥāfaẓat al-Quds. Majallat al-Dirāsāt al-Tarbawīyah wa-al-nafsīyah, Jāmi‘at al-Sulṭān Qābūs, 6 (1), 37-61. https : / / search. emarefa. net / ar / detail / BIM-290810

Abū Shamālah, Faraj Ibrāhīm Ḥasan. (2012). darajat al-Wa‘y bi-ḥuqūq al-insān ladá ṭalabat Madāris marḥalat al-Ta‘līm al-asāsī fī Wakālat al-Ghawth al-Dawlīyah bmḥāfẓāt Ghazzah. Majallat al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah lil-Dirāsāt al-Tarbawīyah wa-al-nafsīyah, 20 (2), 625-670. https : / / journals. iugaza. edu. ps / index. php / IUGJEPS / article / viewFile / 599/556

Al-Baghdādī, Fāṭimah. (2014). al-Madrasah wa-thaqāfat Ḥuqūq al-insān, Majallat al-Ma‘rifah, (232), Wizārat al-Tarbiyah wa-al-ta‘līm bi-al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah.

Al-Bannā, Aḥmad. (2017). wāqi‘ Mafāhīm Ḥuqūq al-insān ladá ṭullāb al-jāmi‘āt fī Miṣr fī ḍaw’ ba‘ḍ al-mutaghayyirāt al-siyāsīyah al-mu‘āṣirah wa-dawr al-Ta‘līm fī taṭwīrih : dirāsah maydānīyah. al-Majallah al-‘Ilmīyah li-Kullīyat al-Tarbiyah bi-Jāmi‘at Asyūṭ, 33 (2), 1-88. https : / / mfes. journals. ekb. eg / article _ 106311. Html

Al-Ḥusayn, As‘ad. (2017). Mas’ūlīyat al-Madrasah fī Tanmiyat al-Wa‘y bi-ḥuqūq al-insān fī ḍaw’ al-Tarbiyah al-Islāmīyah. al-‘Ulūm al-Tarbawīyah, 1 (2), 264-314. https : / / ssj. journals. ekb. eg / article _ 50845. Html

Al-Jam‘īyah al-Kuwaytīyah llmqwmāt al-asāsīyah li-Ḥuqūq al-insān. (2022). al-taqrīr al-Sanawī bi-sha’n Awḍā‘ Ḥuqūq al-insān fī Dawlat al-Kuwayt li-‘ām 2022, minṭaqat al-Khālidīyah, ḥadīthah Tanmiyat al-ṭufūlah al-tābi‘ah li-Wizārat al-Shu’ūn al-ijtimā‘īyah wa-al-‘amal, al-Kuwayt.

Al-niẓām al-asāsī lil-ḥukm, raqm (U / 90) bi-tārīkh 27/8 / 1412h.

Al-Ṣabāḥ, Jawāhir. (2024). al-Kuwayt tu’minu Budūr Mu’assasāt al-mujtama‘ al-madanī al-fā‘il fī Nahḍat al-bilād wāḥtrām Ḥuqūq al-insān, Jarīdat al-ān al-Kuwaytīyah, 22 Yanāyir. https : / / www. alaan. cc / article / 392799 / % E2 % 80 % AB

Al-Ṣabāḥ, Jawāhir. (2024). Dawlat al-Kuwayt tu’akkid altzāmhā bi-ta‘zīz Ḥuqūq al-insān wa-ḥimāyatuhā, Wakālat anbā’ al-Baḥrayn, 24 Yūliyū, 2024. https : / / www. bna. bh /. aspx? cms=q8FmFJgiscL2fwIzON1 % 2BDnpyv7wgwSWFqpzESXOXeOE % 3D

Alsrāny, Marām Bunayyah Fāliḥ. (2020). Madá wa‘y ṭālibāt al-ṣaff al-Thānī al-thānawī bi-mabādi’ Ḥuqūq al-insān fī al-Islām, [Risālat mājistīr ghayr manshūrah], Kullīyat al-Tarbiyah, Jāmi‘at Ṭaybah.

Al-Umam al-Muttaḥidah. (2012). al-Barnāmaj al-‘Ālamī lltthqyf fī majāl Ḥuqūq al-insān, Niyūyūrk wjynyf, tamma alāstrjā‘ bi-tārīkh 13sbtmbr 2024 min al-mawqi‘ :. www. ohchr. org

Ammār, Marwah. (2016). al-mujtama‘ al-madanī fī al-Kuwayt wfā‘lyth ka-madkhal lil-iṣlāḥ al-iqtiṣādī, Jarīdat al-ra’y, al-Jum‘ah 4 Nūfimbir, 2016. https : / / arabic. cnn. com / middleeast / 2016/11/24 / civil-society-kuwait-opinion

Declaration of the Rights of Man and of the Citizen. (1789). In M. Ishay (Ed.), The Human Rights Reader (2nd ed., p. 27). Routledge.

Felisa T. (2002): Understanding what we do, "Emerging models for human rights education", International Review of Education, 48.(3)

Giddens, A. (1984). The Constitution of Society. University of California Press.

Ḥammād, Aḥmad Muṣṭafá. (2020). Ḥuqūq al-insān fī Miṣr wa-bilād al-Shām fī al-‘aṣr al-Ayyūbī. [Risālat mājistīr ghayr manshūrah], al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, ghzt-Filasṭīn.

Hobbes, T. (1651). Leviathan. Oxford University Press (1996 edition).

Jābir, ‘Abd al-Ḥamīd Jābir, wkāẓm, Aḥmad Khayrī. (1986) Manāhij al-Baḥth fī al-Tarbiyah wa-‘ilm al-nafs, ṭ2, Dār al-Nahḍah al-‘Arabīyah, al-Qāhirah.

Locke, J. (1689). Two Treatises of Government. Cambridge University Press (1988 edition).

Māḍī, ‘Abd al-Fattāḥ. (2007). tadrīs Ḥuqūq al-insān ‘alá al-mustawá al-Jāmi‘ī wa-al-ḥarakah al-siyāsīyah al-muṭālabah bi-al-dīmuqrāṭīyah fī Miṣr, baḥth muqaddam ilá Mu’tamar bi-‘unwān al-‘alāqah bayna tadrīs Ḥuqūq al-insān ‘alá al-mustawá al-Jāmi‘ī wa-al-ḥarakah al-siyāsīyah al-muṭālabah bi-al-dīmuqrāṭīyah fī al-waṭan al-‘Arabī ", al-mun‘aqid fī 5 – 6 Māyū, al-Qāhirah, Markaz Shurakā’ al-tanmiyah lil-Buḥūth wa-al-Istishārāt wa-al-Tadrīb,.

Maruthavanan, M. & Geetha, V. (2020). A Study On Human Rights Awareness Among The Student Teachers In Madurai District. Human Rights Education For Teacher Educa-tors Conference, Tiruneiveli.

Mostafa. A. S. (2000). Human Rights Education and Dissemination in Alge-ria, Sawasiah, Issue no (35), Cairo Institute for Human rights studies.

Muṣṭafá, Muḥammad Kamāl. (2006). al-Dīmuqrāṭīyah wa-al-tanmiyah wa-al-mujtama‘ al-madanī, al-Qāhirah, Mu’assasat frydrsh aybrn.

Pateman, C. (1988). The Sexual Contract. Stanford University Press.

Rawls, J. (1971). A Theory of Justice. Harvard University Press.

Rousseau, J.-J. (1762). The Social Contract. Penguin Classics (1968 edition).

Taylor, C. (1994). Multiculturalism: Examining the Politics of Recognition. Princeton University Press.

Yaḥyá, Ḥasan ibn ‘Āyil Aḥmad ; wālshḥām, ‘Abd Allāh ibn ‘Abd al-Muṭṭalib ; wālṭnāwy, ‘Iffat Muṣṭafá ; wālshrbyny, Dāliyā fwzry ‘Abd al-Salām ; wālshrbyny, Fawzī ‘Abd al-Salām Ibrāhīm. (2014). Taṣawwur muqtaraḥ li-taḍmīn ba‘ḍ Mafāhīm wa-qaḍāyā Ḥuqūq al-insān bi-Barāmij Kullīyāt al-Tarbiyah bi-al-Mamlakah al-‘Arabīyah al-Sa‘ūdīyah, Majallat al-qirā’ah wa-al-ma‘rifah, (155), 45-82. https : / / search. mandumah. com / Record / 720646